

ولم يدر هذا الوزير المتجاهل المتعافل أنه بهذه البرقية العجيبة إلى زعيم الانقلاب كان يبدق ناقوس الخطر على مصير الخلافة والسلطنة . . .

ومن الضروري أن نشير إلى أن الخلافة والسلطنة كانتا تجتمعان في شخص الخليفة العثماني ، وأن سلاطين آل عثمان - منذ انتقلت الخلافة إليهم من مصر - كانوا يجمعون بين السلطتين في يد واحدة . . . ولم يسكت الوزير الغافل توفيق باشا على برقيته التي كانت موضع التندر عند الزعيم أتاتورك وأعوانه ، بل أرسل برقية مثلها إلى مجلس الأمة الكبير ، بعد أن أنذره أتاتورك بالانسحاب من هذا الطريق الوعر المخفوف بالأخطار ، وبعد أن حمله مسئولية ما يقع في البلاد من فوضى بسبب هذا الاتجاه . . .

ورأى الزعيم أتاتورك أن يحسم الداء حسماً سريعاً ، في غير تلكؤ ولا إمهال . . . فاجتمع مجلس الأمة في أنقرة التي كانت مركزاً للحركة الكمالية وقرر في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ مادتين اثنتين كانتا أول السطر في كتاب الانقلاب الخطير . . .
لقد كانت المادة الأولى تنص في صراحة وجراءة على أن